عائقا وهذا الاعتراض مندفع بما اشتهر به اذ هو ما درسه الحركة
بحسب انتقاص الميل المعاوق فلا تغفل واما الجواب عنه بان
ضعف الميل ولا نسلم ان في المعاوقة انما يكون لصغر الجسم وهو من الامور
الخارجية العارضة للجسم والمفروض انتفاء الموانع الخارجية فنقول له
اما اولا فلانا لا نسلم ان ضعف الميل انما يكون بحسب صغر الجسم ولم لا
يجوز ان يكون بحسب انتفاش الاجزاء كما في القطن المنفوش واما
ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع العائق من كونه عائقا بل انتفاء ما
يمنع الجسم عن الحركة ويعوقه فلا يكون ضعف ميل الجسم لصغره خلاف المفروض
وثالثها انه لا يلزم من عدم لزوم المحال من فرض كون المثلثين على
نسبة الزمانين ان يكون من فرض حركة عديم الميل لجواز لزومه من
المجموع من حيث هو مجموع فلا يلزم استحالة حركة عديم الميل وكلام المحقق واجب
عن هذا بان المحال اذا كان لازما من المجموع كان المجموع محالا فاستحالته لا بد
ان يكون لاستحالة احد الجزئين وليس استحالة كون المثلثين على نسبة الزمانين

لان الهواء ينفذ في اجزاء الجسم بحسب انتفاشها

فيتعين ان يكون لاستحالة حركة عديم الميل وهذا الجواب ليس بتام
اذ لا يلزم من استحالة المجموع استحالة احد الجزئين لجواز امكان كل من الجزئين
مع استحالة المجموع من حيث هو مجموع فان مجموع النقيضين محال مع امكان
كل منهما والجواب التام ان استحالة المجموع اما ان يكون لاستحالة احد
الجزئين او لاستحالة صفة الاجتماع اذ ليس المجموع الا الاجزاء بصفة الاجتماع
واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة اجتماعهما لتنافيهما وههنا ليس
لاستحالة لصفة الاجتماع لعدم تنافي الاجزاء فيتعين استحالة احد الاجزاء وهو
حركة عديم الميل فيلزم المطلوب واما الاعتراض بان اللازم من الحجة
ليس الا وجوب اقتران الحركة مع عائق ما اعم من الميل وغيره لان الحجة
المذكورة كون الحركة مع العائق لا معه واللازم من استحالته ليس الا ان
الحركة لا تخلو عن عائق ما ولا يلزم ان يكون ذلك العائق ميلا لجواز كونه
عائقا خارجيا والجواب عنه بان الحركات الثلث على ما فرض اشتراكها
في عدم العائق الخارجي ثبت ان التفاوت بينها يكون بعضها مع العائق الداخلي

Copyright © King Saud University